

النوافذ الإسلامية مدخل للتحويل نحو الصيرفة الإسلامية

Islamic windows, the entrance to the transformation towards Islamic banking

عباسي آسية، طالبة دكتوراه (*)
المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة
assiar@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/20 تاريخ القبول للنشر: 2023/02/20

ملخص:

تهدف الدراسة إلى استعراض بعض التجارب الدولية التي تتعلق بالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، حيث قامت البنوك التقليدية بتوفير أدوات تمويلية إسلامية تتوافق وأحكام التشريعية الإسلامية حيث تعمل جنب إلى جنب المنتجات التقليدية، والجزائر ليست بمنأى عن هذه التجربة، فقد استحدثت ما يسمى بالشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية العمومية والأجنبية.
الكلمات المفتاحية: المصرفية الإسلامية، البنوك التقليدية، النوافذ الإسلامية، دولة الجزائر.

Abstract:

The study aims to review some international experiences related to Islamic in conventional banks, where traditional banks have provided Islamic financing tools that comply with the provisions of Islamic Sharia that work side by side with traditional products. Algeria is not immune from this experience, as it has introduced the so-called Islamic windows in public and foreign commercial banks.

key words: Islamic banking, Traditional banks, Islamic windows, Algeria.

مقدمة:

*عباسي آسية. الإيميل: assiar@yahoo.com

ظهرت المصرفية الإسلامية لتجسد فكرة الاقتصاد الإسلامي من المنظور التطبيقي، حيث عرفت تقدماً كبيراً من حيث النمو في عدد المصارف والعملاء والأصول منذ نشأتها في الستينيات. ومن المتوقع أن تشهد المصرفية الإسلامية المزيد من التطور لا سيما في ما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن وتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية والإسلامية. والمصارف الإسلامية لديها دور جوهري في تحقيق التنمية الاجتماعية، وإحداث نقلة نوعية في عالم الصيرفة، وتحفيز الاقتصاديات من خلال تكوين أوعية مصاغة وفق الضوابط الشرعية الإسلامية، وتلبية لرغبة المسلمين الذين كان لديهم حرج شديد في التعامل مع البنوك التقليدية. فمن ميزات المصارف الإسلامية أن علاقتها مع العملاء ليست قائمة على أساس دائن ومدين، بل هي علاقة قائمة على أساس تقاسم المخاطر والأرباح والخسائر. كما أن المصارف الإسلامية تستهدف منح الخدمات المالية لذوي المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والتي تجد صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي نظراً لعدم امتلاكها الضمانات المطلوبة من قبل المصارف والمؤسسات المالية التقليدية. وهذا الذي حفز البنوك التقليدية للدخول في مجال الصيرفة الإسلامية، ببيع منتجات جنباً إلى جنب المنتجات التقليدية من خلال التحويل للعمل المصرفي الإسلامي، عن طريق فتح نوافذ إسلامية أو فروع إسلامية والجزائر ليست بمنأى عن ذلك فقد افتتحت حوالي 231 شباك إسلامي إلى حد الساعة وخصوصاً بعد صدور النظام 20-02 المؤرخ في 20 مارس 2020 والذي يعد بمثابة تركية لصيرفة الإسلامية بالجزائر.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: هل هناك تجارب عربية وغربية لبنوك تقليدية قامت بفتح نوافذ إسلامية وما مدى الاستفادة من هذه التجارب؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تقديم أهم الفروقات بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية؛
- بيان مداخل تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية؛
- التعرف على بعض التجارب الغربية والعربية في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح فروع و نوافذ إسلامية؛
- التحديات التي تواجهها النوافذ والفروع الإسلامية في الجزائر.

المبحث الأول: تحول المصارف التقليدية إلى المصرفية الإسلامية بإنشاء النوافذ والفروع الإسلامية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم كل من البنوك التقليدية والإسلامية، وكذلك مفهوم التحول وأسبابه ومداخله.

المطلب الأول: ماهية البنوك التقليدية والمصرفية الإسلامية

في هذا المطلب سنتناول مفهوم كل من البنوك التقليدية والمصرفية الإسلامية ومبادئها.

الفرع الأول: تعريف البنوك التقليدية والمصرفية الإسلامية

إذ تعرف البنوك التقليدية بأنها مؤسسة مالية، وظيفتها الرئيسية تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة ابتداءً، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين، كما يقدم الخدمات المصرفية المرتبطة، بعملية الإقراض والاقتراض¹.

أما بالنسبة للمصرفية الإسلامية، فيمكن تعريفها بأنها نظام مصرفي ينسجم مع روح وقيم ومبادئ الإسلام وتخضع عملياته للقواعد والمبادئ التي وضعتها الشريعة الإسلامية².

الفرع الثاني: مبادئ المصرفية الإسلامية أو الصيرفة الإسلامية وتقسيمات خدماتها

تقوم المصرفية الإسلامية على مجموعة من المبادئ ترتبط بمعايير شرعية وأخلاقية ومعنوية واجتماعية، واقتصادية، يمكن ذكر أهمها فيما يلي³:

- الأصل في المعاملات المالية الإباحة؛
- عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً أو عطاءً بشكل مباشر أو مستتر باعتبارها من الربا؛
- تحريم الغرر؛
- تحريم المتاجرة في الأنشطة المحرمة والمشبوهة؛
- ضرورة ربط العمليات المصرفية بالاقتصاد الحقيقي؛
- اعتماد مبدأ تقاسم المخاطر في صيغ البيوع وتقاسم الأرباح والخسائر في صيغة المشاركة، وتقاسم الأرباح في صيغة المضاربة؛
- تحريم بيع ما لم يقبض وربح ما لم يضمن؛
- وغيرها من المبادئ الشرعية ذات الصلة بالمعاملات المالية الإسلامية.

كما يمكن تقسيم الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية إلى قسمين

رئيسيين⁴:

1. خدمات مصرفية ائتمانية

يتم تنفيذها كعمليات شرائية وهي بديلة للخدمات الائتمانية المحسوبة بالفائدة في البنوك العادية، ونذكر بعضها: المراجعة، الإجارة، المضاربة، وغيرها.

2. خدمات مصرفية لا تشمل عمليات ائتمانية

وهي الخدمات المصرفية التي لا تتضمن عمليات ائتمانية فيتم تنفيذها كخدمة مصرفية، فيأخذ البنك عمولة أجر مقابل تقديم الخدمة، وتختلف عن نفس الخدمات المقدمة في المصارف العادية ببعض النقاط. ونذكر من هذه الخدمات: الحسابات الجارية، الودائع، الأوراق المالية، الحوالات، وغيرها.

المطلب الثاني: مفهوم تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي وأسبابه

من خلال هذا المطلب سنوضح مفهوم تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي وأسبابه.

الفرع الأول: مفهوم تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي
هو أن يختار المصرف التقليدي طرقاً ليمارس من خلالها العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها بتوفير أدوات تمويلية إسلامية، أو فتح صناديق استثمار، أو فتح نوافذ إسلامية، أو تحويل فروع قائمة إلى فروع إسلامية أو إنشاء فروع جديدة للمعاملات الإسلامية أو بتحويل المصرف التقليدي بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية⁵، كما قامت به إيران والسودان بأسلمة كامل الجهاز المصرفي.

الفرع الثاني: أسباب التحول نحو المصرفية الإسلامية

هناك العديد من الأسباب والدوافع للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها في:

- تعظيم الأرباح والذي يعتبر الدافع الأساسي للبنوك التقليدية لما يعود به التمويل الإسلامي من عوائد؛
- المحافظة على العملاء الحاليين للبنك التقليدي حتى لا يتحولوا إلى المصارف الإسلامية، ومحاولة استرجاع العملاء الذين فقدتهم بغرض الحفاظ على الحصة السوقية؛

- رفع الحرج عن المسلمين والزبائن الذين يرغبون في استثمار أموالهم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامية مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في معدلاتها بصورة متدنية؛
- استقطاب أموال المسلمين المكنزة وقد قدرت موديز أن نحو 200 مليار دولار من الموجودات توجد في النوافذ الإسلامية⁶؛
- الحوافز العقائدية والاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف البنوك التقليدية، وتكون هذه خطوة نحو التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية لذلك؛
- الحيلولة دون تزايد الحاجة للمزيد لإنشاء من المصارف الإسلامية⁷؛
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا المجال الجديد⁸؛
- تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة (2008)؛
- محاربة التضخم والقضاء على سوء توزيع الثروات في المجتمع.

المطلب الثالث: تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

تمهيد

الفرع الأول: مداخل تحول البنوك نحو المصرفية الإسلامية

بدأت البنوك التقليدية بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع بداية ظهور المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية في السبعينات بتقديم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك على إثر النجاح الذي حققته المصرفية الإسلامية، والإقبال الكبير لتلك المنتجات، فقررت بعض المصارف التقليدية التحول من خلال إنشاء فروع متخصصة أو فتح نوافذ إسلامية.

ويعرف التحول نحو الصيرفة الإسلامية بأنه تلك العملية الناشئة من تحول البنك التقليدي للعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية في جميع الخدمات التي يقدمها لعملائه.

وفي تعريف آخر: الفروع التي تنتمي إلى البنوك التقليدية تمارس جميع الأنشطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

هناك أربع مداخل أساسية لتحول المصارف التجارية إلى العمل المصرفي الإسلامي⁹:

1- مدخل تحول المصرف التجارية بالكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي:

يتم من خلال هذا المدخل تحويل المصرف التجاري بالكامل إلى مصرف إسلامي وذلك من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة لها، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ويتوقف عن ممارسة أي عمل مخالف لمبادئ الشريعة وأهمها التعامل بالفائدة.

وهناك نوعان من أنواع التحويل الكلي هما:

أ- **التحول الكلي من الداخل:** ويكون نتيجة قرار المؤسسين بتحويل المصرف التجاري إلى مصرف إسلامي.

ب- **التحول الكلي من الخارج:** ويكون نتيجة شراء مستثمرين للمصرف التجاري بغرض تحويله إلى مصرف إسلامي.

ونذكر كأمثلة عن ذلك: مصرف الإمارات الإسلامي، مصرف الجزيرة الإسلامي.

2- مدخل الفروع الإسلامية: وهي فروع تنتمي إلى مصارف تجارية

وتمارس جميع الأنشطة والعمليات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي يستطيع المصرف التجاري من خلال الفروع الإسلامية أن يمارس النشاط المصرفي الإسلامي بالتوازي مع ممارسته للنشاط المصرفي التقليدي أو التجاري.

وكأمثلة عن ذلك: مصرف الرياض، المصرف السعودي الفرنسي.

3- مدخل إنشاء نوافذ إسلامية داخل المصرف التجاري: يقصد بمدخل

النوافذ الإسلامية قيام المصارف التجارية بتخصيص جزء أو حيز في مقارها الرئيسية أو في فروعها التجارية تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها.

ومن أمثلتها: مصرف مسقط، مصرف الرشيد.

4- مدخل تقديم منتجات إسلامية: إن التنوع الذي تتمتع به المنتجات وصيغ

التمويل الإسلامية دفع بعض المصارف التجارية إلى توفير بعض أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية كالمرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة وتقديمها جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية.

ومثال ذلك: بنك الخليج.

الفرع الثاني: مفهوم النوافذ الإسلامية

1- تعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها

جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث قد تكون فرعاً أو فروع تابعة لتلك

المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسب الاستثمار)، وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹⁰

2-مزايا الأسلوب¹¹

تمتاز النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية بمجموعة خصائص تنفرد بها عن غيرها من وسائل الصيرفة الأخرى من مصارف مستقلة أو فروع تابعة لمصارف تقليدية ويمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يأتي:

-طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وأنشطتها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

أما النوافذ و الفروع التقليدية الأخرى تقوم على أساس الفوائد الربوية؛

-تخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد في البنوك التقليدية؛

-تنوع صيغ التمويل في الفروع والنوافذ الإسلامية بينما تقتصر على صيغة واحدة في البنوك التقليدية وهي منح القروض الربوية؛

-حسابات الاستثمار في الفروع الإسلامية والنوافذ الإسلامية تقوم على أساس عقد المضاربة بينما في البنوك التقليدية تقوم على أساس المدين والدائن.

-عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى التمويل يقوم البنك التقليدي بإيداع وديعة استثمارية لديه على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك.

المبحث الثاني:تجارب بنوك تقليدية اعتمدت النوافذ الإسلامية

من خلال هذا المبحث سوف نستعرض تجارب دولية ناجحة في مجال الفروع والنوافذ الإسلامية.

المطلب الأول:التجربة البريطانية في النوافذ الإسلامية

تعود تجربة التمويل الإسلامي في السوق المالي البريطاني إلى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي فقد سمحت لعدة شركات بالاستثمار من خلال مكاتب أو نوافذ في مدينة لندن منها:

-شركات الاستثمار الدولية القابضة (International Holding Islamic Banking System) في لوكسومبورغ؛

-بيت التمويل الإسلامي في لوكسومبورغ (Islamic finance house)

-البنك الإسلامي الدولي الدانيماركي؛ (Islamic banking international of

Denmark)

سوق المعادن في لندن لتوفير السيولة للمؤسسات الشرق أوسطية، وللمستثمرين في تلك المنطقة؛

-مصرف البركة الدولي الذي قام بشراء شركة margraves Securities عام 1982 الحاصلة على رخصة مزاولة قبول الودائع من قبل بنك إنجلترا، وقد استمرت مجموعة البركة في العمل كشركة استثمارية بعد إعادة ترتيبها أعمالها في لندن سنة 1993؛

عرف السوق البريطاني تطورا من نوع آخر تمثل في قيام المصرف الأهلي الكويتي بإنشاء وحدة تابعة له عرفت بالمنزل تقدم خدمات مالية إسلامية عبر نوافذ مخصصة تقدم تمويلات للجالية المسلمة لشراء المنازل من خلال برنامجي المrabحة و الإجارة. بالإضافة إلى:

-مصرف (HSBC) أش أس بي سي عام 2003؛
-مؤسسة البراق التابعة لمصرف إي بي سي العالمي (ABC International)

.)

إن التمويل الإسلامي في بريطانيا قطع شوطا كبيرا إذا ما قورن ببلدان إسلامية وغير إسلامية وقد لعبت الجالية المسلمة دورا كبيرا نظر لاهتمامها بالاقتصاد الإسلامي سعيا منها لتعامل بما يتوافق مع أحكام الشريعة، وقد أطلق لقب لندن عاصمة التمويل الإسلامي في العالم الغربي سنة 2013 بالمؤتمر الدولي للتمويل الإسلامي الذي نظمه المجلس الإسلامي البريطاني .

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية

تعد تجربة الصيرفة الإسلامية متأخرة إذا ما قورنت بتجربة المملكة المتحدة، وقد تداركت هذا التأخر بعدما تولى الرئيس الفرنسي الأسبق فرونسوا هولند الحكم، ومن بين البنوك الفرنسية الكبيرة التي بادرت في خوض تجربة التمويل الإسلامي نذكر:

-بنكي باريبا نجمة (PNB PARIBAS NEDJMA): هو فرع إسلامي موجود في البحرين أسس سنة 2003، يقدم بصورة رئيسية الخدمات المصرفية الاستثمارية وللشركات، والتمويل المهيكل و إصدار السندات الإسلامية التي تعرف بالصكوك؛

-كليون (Calyon) هو بنك التمويل والاستثمار لمجموعة "كريدي أغريكول" أنشأ فرعاً في البحرين سنة 2003؛
-سوسيتي جنرال إدارة الأصول و الاستثمارات البديلة (SGAM AL):وهي متخصصة في أربعة منتجات: الإدارة المهيكلية والصناديق الاستثمارية، والإدارة العقارية، ورأس المال الاستثماري؛
-البنك الفرنسي التجاري المحيط الهندي فرع عن سوسينيجينيرال يركز في جزيرة ريونيون في شبه القارة الهندية، وفتح أبوابه في 2018، وهو أول بنك أسس في فرنسا لأن جزيرة ريونيون مقاطعة فرنسية .

المطلب الثالث : تجربة بنك بيوميتري ماليزيا

يعتبر بنك بيومترا من أكبر البنوك التجارية في ماليزيا أسس سنة 1965 برأس مال قدره 20 مليون رينجيت وباشر أعماله في فيفري 1966، أنشأ بنك بيومترا نافذة الأعمال الإسلامية في 25 فيفري 1993 واقتصرت أعمال الفترة هذه توفير مستلزمات أولية لبدء العمل ولم يتم طرح خدمات مصرفية إلا بعد انضمامه لنظام اللاربوي في مارس 1994 وتتلخص إجراءات فتح النافذة فيما يلي:

- اعتماد مبدأ التدرج في إحلال البديل الحلال في كل ما هو حرام من خلال الالتزام بمنهجية فكرية تطبيقية رشيدة تسند إلى درجة عالية من التخطيط والإعداد والمرحلية للوصول للمطلوب؛
- الفصل التام بين رأس مال البنك والنافذة الإسلامية مما يعني الفصل بين نتائج أعمال الاستثمار الربوية وعن الإسلامية لتجنب اختلاط الحلال بالحرام؛
- إنشاء هيئة شرعية مكونة من عالَمين متخصصين كعضوين في اللجنة الاستشارية الشرعية تطبيقاً لقرارات البنك المركزي لتأكد من شرعية النشاطات المصرفية؛
- تقدم النافذة منتجات جديدة ومبتكرة تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الرابع: التجربة النيجيرية

إن الذي عزز من اتساع دائرة التمويل الإسلامي بنيجيريا هو غالبية سكانها مسلمين، إذ تصل نسبتهم إلى ما يقارب 53,5%، ويعد قطاع التمويل الإسلامي بنيجيريا غدا ما قورنا بالتمويل التقليدي، ويتألف قطاع التمويل الإسلامي بنيجيريا من بنوك إسلامية ومؤسسات التكافل بالإضافة إلى أسواق رأس المال، إلا أن قوانين التمويل الإسلامي غير موجودة بل تم اشتقاقها من قوانين التمويل التقليدية

من خلال الاستفادة من بعض الأحكام القانونية بغرض إنشاء المصارف الإسلامية، وتشتمل هذه القوامين¹² :
-قانون البنوك والمؤسسة المالية الأخرى (BIOFA) لعام 1991 للاعتراف بنموذج تقاسم أو مشاركة الأرباح والخسائر؛
-قانون البنك المركزي النيجيري (CBN) لعام 2007؛
-قانون التأمين على الودائع النيجيرية (NDIC) لعام 2006؛
-قانون لجنة التأمين الوطنية (NAICOM) لعام 1997؛
-قانون الشركات والشركات المتحالفة (CAMA1990)؛
-قانون الاستثمار والأوراق المالية (2007).

أول بنك تقليدي في نيجيريا يحصل على ترخيص لتشغيل نافذة مصرفية إسلامية هو بنك حبيب، إلا أن النافذة بدأت عملياتها سنة 1999 وفي عام 2005 تم اندماج بنك حبيب مع بنك بلاتينيوم لينتج عنه بنك PHB والذي تم تصنيفه عام 2011، وخلاصة نقول أن افتقار القوانين النيجيرية لقوانين خاصة بتمويل الإسلامي قد أعاق تطور الصناعة المالية الإسلامية بنيجيريا¹³.

المبحث الثالث: واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر

من خلال هذا المبحث سوف نتناول البيئة القانونية والتشريعية للنوافذ والفروع الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة وتطور العمل المصرفي بالجزائر

تجسدت الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر من خلال القوانين والأنظمة والأطر التنظيمية التالية:

الفرع الأول: قانون النقد والقرض

ينظم الأمر 11/03 الصادر سنة 2003¹⁴ السوق المصرفية والنقدية في الجزائر فهو يضع كل من المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية في دائرة واحدة، وفيما يلي أهم ما جاء من تحديات وإيجابيات لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي¹⁵.
-تحتكم المؤسسات المالية الإسلامية للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المالي التقليدي، ما يجعلها غير مناسبة لقيام نشاط مثل هذه المؤسسات؛
-قانون النقد والقرض قانون ذو طابع شمولي لا يميز بين أنواع المصارف، متخصصة كانت أو استثمارية، فهو لم يعارض إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية إلا أنه لم يمنحها الآليات القانونية المناسبة لأداء مهامها في إطار واضح؛

- إن التعريف الأساسي للعمليات المصرفية كما تنص عليه المواد 67 و 68 من الأمر 11-03 الصادر سنة 2003 الخاص بالنقد والقرض لا تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة القانونية لنشاطات استقطاب الأموال والتمويل المطابقة للشريعة الإسلامية؛

ومن جهة أخرى، فإن المادة 73 من نفس القانون توفر نوعاً ما قاعدة قانونية للدائع الاستثمارية المتخصصة، فإن حصر توظيف الأموال في المشاركات كما ورد في نص المادة لا يسمح بإدراج كل كفاءات التمويل الإسلامي التي من شأنها أن تشكل آليات تحقيق هذه الاستثمارات؛

- اعتبار الدائع و التمويلات بكل أنواعها في مفهوم قانون النقد والقرض قروضا بما فيها التي تتلقى فوائد ربوية حرمتها الشريعة الإسلامية، إن هذا التعريف لا يتماشى مع تعريف الدائع الاستثمارية غير مخصصة و لا مع طرق التمويل المطابقة لشريعة الإسلامية؛

- إشكالية نقص السيولة في المصارف الإسلامية وإعادة التمويل من البنك المركزي (الملجأ الأخير لسيولة) عن طريق إعادة الخصم، و الاقتراض بفائدة، التسبيقات بالذهب والعملات الأجنبية والسندات العمومية والخاصة سيحرم المصارف الإسلامية من الاستفادة من هذه الأدوات التقليدية غير المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وابتكار أدوات مالية بديلة لها في علاقتها بالسوق النقدية؛

- وعاء تشكيل الاحتياطي الإلزامي الذي يجمع الدائع المختلفة دون استثناء وهو ما يعاكس مفهوم الوديعة الاستثمارية بالإضافة إلى إمكانية تلقي الفوائد الربوية عليه من قبل البنك المركزي؛

- المصارف الإسلامية خارج أدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر (عمليات إعادة الخصم والقرض، عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة)؛

- إلزامية المساهمة في صندوق ضمان الدائع، والتي لا تفرق بين الوديعة الاستثمارية و الدائع الجارية أو الادخارية لأجل؛

وفي جانب ايجابي:

- نص قانون النقد والقرض في المادة 73 على مجال نشاط مهم للمصارف الإسلامية حيث أضاف لمهام المصارف تلقي الأموال من الجمهور لتوظيفها على شكل مساهمات في المؤسسات أو حصص استثمارية، ولم يعتبر هذها أموال في

حكم الودائع التي تحصل على فوائد بل حصص ملكية و فق مبدأ الربح أو الخسارة، وهو تكييف قانوني مهم في جانب من الودائع الاستثمارية المقيدة لديها (صيغة المشاركة والمضاربة)¹⁶؛

سمح قانون النقد والقروض للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها بالجزائر، **بنك البركة الإسلامية** والذي يعتبر أول مصرفية إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تأسس في 1990/12/06 أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والائتمان الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر، تم فتح أبوابه رسميا: 1991/05/20¹⁷.

بنك السلام مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. وهو ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية تم افتتاحه بتاريخ 2008/10/20¹⁸، وقد تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

الفرع الثاني: النظام 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018¹

يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية: من خلال هذا النظام بدأت ملامح الصيرفة الإسلامية تتجلى فقد تم تحديد القواعد المطبقة على المنتجات الصيرفية التشاركية والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد للفوائد (لا سيما المادة 2 من نفس النظام)؛

الفرع الثالث: النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020¹⁹

يعد النظام رقم 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية بمثابة تزكية للصيرفة الإسلامية رغم النقائص التي تعترضه (خصوصا فيما يتعلق بأموال المساهمين في البنوك العمومية والنوافذ الإسلامية، عدم فتح مجال لتنظيم طرح الصكوك الإسلامية وتنظيم عمل السوق المالي الإسلامي، وكذا صناديق الاستثمار...).

الفرع الرابع: الأمر رقم 07-21 المؤرخ في 8 جوان 2021 والمتضمن

قانون المالية التكميلي لسنة 2021²

والذي نشر في الجريدة الرسمية 44 في الفصل الثاني المتعلق بالأحكام قد قام برفع الحرج عن المصارف الإسلامية خصوصا فيما يتعلق بالضريبة المفروضة على فوائد القروض دون مراعاة طبيعة نشاط المصارف الإسلامية وأهم ما جاء في هذا الأمر:

-تحتسب الضرائب المباشرة والرسوم في غرامات التأخير و المنتجات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية المحصلة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في إطار العقود المتضمنة منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك عندما توجه هذه المبالغ لإنفاقها على الأعمال الخيرية، حيث تتم العملية تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛

-ويوضح القانون بشأن الضرائب والرسوم بالنسبة لضريبة على الدخل الإجمالي أنه تدخل ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة فوائض القيمة المحققة من طرف البنوك والمؤسسات المالية عند التنازل عنصر من الأصول في إطار عقود التمويل في صيغتي المراجعة و الإجارة المنتهية بالتملك؛

-وبالنسبة للعمليات البنكية المتضمنة تسويق منتج الصيرفة الإسلامية في صيغة المراجعة، يتشكل الرسم على النشاط المهني من هامش الربح المتفق عليه مسبقا في العقد حسب ما يوضحه نص القانون؛

-وبالنسبة لعمليات بيع العقارات المنجزة من طرف البنوك و المؤسسات المالية في إطار عقود المراجعة يتم حسم هامش الربح المتفق عليه مسبقا في العقد ويعفى ممتلكو السكنات التي تم انجازها في إطار بناء سكنات تستفيد من الدعم المالي للدولة وتعفى أيضا البنوك والمؤسسات المالية من الدفع تكاليف الموثق المكلف بتحرير العقد المتضمن نقل الملكية إلى زبائنها التي تمإعداده في إطار عقد تمويل بصيغة المراجعة؛

-وتعفى أيضا من حقوق التسجيل،عمليات نقل ملكية التجهيزات أو العقارات المهنية المتنازل عنها من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المقرض المستأجر في إطار عقود المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك؛

-وبنص قانون المالية التكميلي بشأن رسم الإشهار العقاري على إعفاء عملية تنقل ملكية العقارات لصالح الخواص المنجزة من طرف البنوك و المؤسسات المالية من أجل الاستعمال السكني المقتناة في إطار عمليات التمويل بصيغة المراجعة.

وخلاصة القول إن قانون المالية التكميلي لسنة 2021 قام بإدراج امتيازات جبائية لصالح الصيرفة الإسلامية والدفع بعجلة التطور للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

من خلال ما ورد سابقا يمكن القول أن الجزائر توجهت إلى أسلوب التحويل الجزئي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية أو ما أطلق عليه شبك الصيرفة الإسلامية.

المطلب الثاني: الضوابط التي ينبغي أن يلتزم بها البنك التقليدي لممارسة الصيرفة الإسلامية

لابد على البنوك التقليدية العاملة في ظل المنظومة المصرفية الجزائرية والراغبة في تقديم خدمات مصرفية إسلامية وفق آلية النوافذ الإسلامية مراعاة المتطلبات التالية:

- مراعاة الأحكام الشرعية الضابطة للمعاملات المصرفية الإسلامية للبنوك التقليدية بالجزائر الراغبة في فتح فروع أو نوافذ إسلامية، بالتعاون مع المؤسسات المالية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، ومعاهد البحث المتخصصة في هذا المجال، مثل الأيوبي، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية، والوكالة الدولية لتصنيف؛

- الاستقلالية التامة للنوافذ والفروع الإسلامية ماليا وماديا عن باقي الوحدات الإدارية الأخرى للبنك التقليدي، وهذا بإقرار من الجمعية العامة؛

- الحصول على الترخيص المسبق من قبل بنك الجزائر؛

- الفصل بين الموارد المالية للبنك التقليدي عن موارد النوافذ الإسلامية؛

- تعيين هيئة فتوى والرقابة تشرف على تنفيذ فتح النوافذ الإسلامية؛

- تبني نظام محاسبي للمعاملات المصرفية الإسلامية يتماشى مع المعايير الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة؛

- توظيف كوادر وإطارات بشرية مدربة ومكونة بما يكفل القدرة على العمل المصرفي الإسلامي مع متابعة تأهيلها مستقبلا؛

- التثقيف الشرعي للعاملين بشباك الصيرفة الإسلامية؛

- وضع أقسام خاصة في البنوك التقليدية خاصة بالهندسة المالية الإسلامية لتطوير الابتكارات المالية الإسلامية.

المطلب الثالث: الفرص والتحديات التي تقف أمام فتح نوافذ تمويل إسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية

تمهيد

الفرع الأول: الفرص

يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلى تقديم الخدمة، ومن خلال تنمية التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الدولية التي سعت من جانبها إلى تطوير منتجات إسلامية جديدة:

-لقد أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، ومنها المجتمع الجزائري؛

-إن إقدام البنوك التقليدية الجزائرية على افتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية؛

-إن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الجزائري بحيث يتوسع الأول على الثاني إذ أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة؛

-تساهم النوافذ الإسلامية في زيادة موجودات البنوك الإسلامية الجزائرية وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها لسيولتها المصرفية؛

-تعتبر النوافذ الإسلامية محفز قوي للبنوك التقليدية الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفوها؛

-إذا نجحت النوافذ الإسلامية في تحقيق نتائج أعلى لبنوكها من نتائج الفروع الأخرى التقليدية، فإن ذلك سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح نوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج بدلا من الإكثار في فتح فروع تقليدية؛
-كما قد يشجع هذا النجاح البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر على طلب فتح نوافذ إسلامية؛

-يؤدي فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري، وخلق جو يسوده المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية؛

-كما تساهم النوافذ الإسلامية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، حيث تتنافس إدارة كل النوافذ الإسلامية والبنوك الإسلامية إلى بذل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء؛

-تعاون النوافذ الإسلامية مع بعضها البعض لتكوين سلة استثمارات متوسطة وطويلة الأجل لإنشاء شركات استثمار كبيرة؛
-إن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد بالتأكد من فرص الربحية لدى المصارف التقليدية الجزائرية، ذلك أن هذه الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم إلى المقر الرئيس للمصرف التقليدي ومن ثم إلى الخزينة العامة للدولة؛
-إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي، فبدلاً من أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشرعية الإسلامية، مما يساهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلاً عن زيادة أجور العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات، مما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وتستمر الدورة الإنتاجية إلى أن تصل القضاء على البطالة.²⁰

الفرع الثاني: التحديات²¹

-إن موافقة بنك الجزائر على فتح نوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية يثير تساؤلاً هاماً وهو كيف يمكن فهم تحفظ بنك الجزائر على نشاط البنوك الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للبنوك التقليدية بمزاولة العمل المصرفي الإسلامي؛
-قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليدية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية وانتقاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها؛

-يؤدي تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليدية الجزائرية إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وعدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الربا؛

-إن فتح النوافذ الإسلامية في المصارف الجزائرية سيترتب عليه استمرار تلك المصارف إطالة عمرها وبالتالي استمرار المحق والشر والإثم المصاحب للربا ومظاهره؛

- من الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا من العملاء ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال المصرف التقليدي الأم، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية والذي يتكون نتيجة للإقبال الكبير عليها إلى المصرف الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته؛
- تواضع القناعات الشخصية عن بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه؛
- عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية خاصة في حالة الرغبة في هذا التوجه مستقبلا، الأمر الذي قد يؤدي، غياب محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه؛
- محدودية الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية؛
- وقد يعترض أيضا العمل بالنوافذ الإسلامية معوقات أخرى:
- عدم اهتمام المركز الرئيسي بالنوافذ الإسلامية والنظر إليها من منظور الربحية ليس من منظور مدى الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وجعل معظم العاملين بالنوافذ الإسلامية بأحكام الشريعة باعتقادهم أنها لا تختلف عن الفروع التقليدية؛
- يؤدي تقديم الخدمات المالية الإسلامية من قبل المصارف التقليدية إلى تشبه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وعدم وضوح الموقف الشرعي من قضايا الربا؛
- الاعتقاد بأن النوافذ الإسلامية شبابيك اجتماعية لا تبحث عن الربح.

خاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

- هناك مدخلين لتحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية إما كليا بأسلمة كامل الجهاز المصرفي أو الجزئي من خلال فتح نوافذ إسلامية أو فروع تابعة للبنك التقليدي تقدم منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعمل جنبا إلى جنب المنتجات التقليدية، والجزائر اتخذت الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية لتوجه نحو الصيرفة الإسلامية وهذا طبقا لنظام 02-20 المؤرخ في 20 مارس 2020؛

- أثبتت التجارب العربية والغربية نجاحها في مجال فتح فروع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية فقد ازداد انتشار المصارف التقليدية المقدمة لمنتجات إسلامية، نظر لما ترتب عليها من نتائج ايجابية؛
- يعتبر تحقيق الربح والحصول على أكبر حصة سوقية من أهم الدوافع الأساسية لتحويل المصرف التقليدي نحو الصيرفة الإسلامية؛
- مراعاة متطلبات التحويل نحو الصيرفة الإسلامية اقتداءنا بتجارب دولية ناجحة في هذا المجال، ومحاولة إسقاط هذه التجارب على المصارف الجزائرية.

من أهم التحديات التي تواجهها النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

- مشكلة استقلالية الشباك عن باقي أقسام البنك من الناحية المحاسبية ومستخدمي البنك التقليدي الذين يقومون بتقديم منتجات التمويل الإسلامي على أنها قروض ربوية؛
- حصول البنوك التقليدية على حصة أكبر في السوق المصرفية قد يحيل من إنشاء بنوك إسلامية جزائرية؛
- ازدياد حدة المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وهذا قد يؤثر ايجابا على عناصر العائد والتكلفة وجودة الخدمة في البنوك الإسلامية؛

توصي الدراسة بمايلي:

- إعادة صياغة القوانين والأنظمة الوضعية بما يشجع البنوك التقليدية لخوض تجربة فتح فروع ونوافذ إسلامية تقدم منتجات تمويل إسلامية وبالأخص قانون النقد والقرض؛
- ضمان الاستقلالية المحاسبية والمالية للنوافذ الإسلامية؛
- محاولة إسقاط التجارب العربية الناجحة في المصرفية الإسلامية؛
- توسيع دائرة المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية (جل تعاملاتها في البيع بالتقسيط والمراوحة).

الهوامش:

1- ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولية، 2006، ص 20.

²-<https://www.meethaq.com/ar/about/pages/islamicbanking.aspx>

³-<https://alburqaq.bank-abc.com/ar/CountrySites/Alburqaq/About/islamic-banking-principles>

بنك البراق، "مبادئ الصيرفة الإسلامية"،

⁴- عبد الله، التعرف على المصارف الإسلامية و سياستها، موقع أموالك، نشر يوم 10/25

2016 شوهد يوم 09/02/2023 ،

<https://yallacompare.com/blog/ksa/ar/2016/10/25>

⁵-يزن خلف سالم، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ط &، دار النفائس، عمان ، الأردن.

⁶-مفيدة نادي، صبرينة مغتات، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق – دراسة حالة trust bank، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، المجلد 05/العدد: 02(2021)، ص 401-420 .

⁷-خضير عقبة، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، العدد2، أكتوبر 2021، ص 449-458 .

⁸- نفس المرجع السابق.

⁹المحاضرة الرابعة: تحول المصارف التجارية إلى العمل المصرفي الإسلامي

<https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz>

¹⁰ -مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2015، ص 44-45.

¹¹ -لخضر عقبة، مرجع سبق ذكره.

¹² - أنظر :بسام الحكيم، النظام المصرفي النيجيري، مقال منشور على الموقع الرؤية، أبريل 2022،

<https://roya.dev/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83>

وملف إلكتروني من خلال الرابط:

¹²<https://www.cbn.gov.ng/OUT/PUBLICATIONS/BSD/2007/CBNACT.PDF>

¹³-COMEC.2017 : Diversitification of islamic Financial instruments

yucetepe,turque :COMEC COORDINATION OFFICE .

وزارة التجارة وترقية الصادرات، الأمر 03/11 المؤرخ في 26 غشت 2003 ، الرابط:

<https://www.commerce.gov.dz/reglementation/ordonnance-n-deg-03->

¹⁴- 11

¹⁵بوحسون عبد الرحمان، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل التمويل التقليدي للبنوك، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجا، ص 63-66 .

- 16 - حمزة شودار ، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 2015، 15، ص 355 .
- 17 - سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر ، مجلة الباحث، العدد 2009/07-2010.
- 18- نفس المرجع السابق.
- 19 -الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz
- 20 جعفر هني، نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2017، ص 107.
- 21 نفس المرجع السابق، ص 20.

قائمة المراجع: